دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي

The role of social socialization institutions in protecting and enhancing social security

مرجة شيماء ***MERDJA chaima***

جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر، merdjachaima@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/04 **تاريخ القبول:** 2023/02/24 **تاريخ النشر:** 2023/04/01

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي في ظل التغيرات الراهنة، خاصة مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي أصبحت جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد وفرضت نفسها على اتجاهات وسلوكيات المجتمع وأثرت في أنماطهم الثقافية والفكرية. وعلى هذا الأساس تم طرح إشكالية مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعتبر من أهم الأساليب والآليات التي يمكن الاعتماد عليها لحماية الأمن المجتمعي وتعزيزه، حيث أنها تتفق كلها على الدور الذي تؤديه كل من الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن المجتمعي للدول.

الكلمات المفتاحية: *مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ الأمن المجتمعي؛ الأسرة؛ المدرسة؛ المجتمع المدني.*

Abstract:

This study attempts to clarify the role of socialization institutions in protecting and enhancing social security in light of the current changes, especially with the emergence of social networking sites and the media, which have become an integral part of the lives of individuals and imposed themselves on the trends and behaviors of society and influenced their cultural and intellectual patterns. On this basis, the problem of socialization institutions in protecting and enhancing community security was raised, and the descriptive approach was adopted in order to answer the problem posed, and the study concluded that socialization institutions are considered one of the most important methods and mechanisms that can be relied upon to protect and enhance social security, as they all agree on the role played by the family, school and civil society in achieving societal security for countries.

Keywords: *socialization institutions; social security; socialization institutions; family; school; Civil Society.*

* **المؤلف المرسل: مرجة شيماء**، merdjachaima@gmail.com

مقدمة:

مع ظهور عدة مستجدات على الساحة العالمية وخاصة ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة، أثر ذلك على مفهوم الأمن المجتمعي بصورة جلية، خاصة و أنه يعتبر من أهم أبعاد الأمن الإنساني كونه مرتبط بالإنسان وبوجوده كفرد في المجتمع، وبتمكينه من تحقيق خصوصياته دون تهميش أو اضطهاد، وذلك من خلال خلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات من جهة وخلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، والعرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل للفرد من جهة أخرى.

وتسعى المجتمعات الإنسانية من خلال عملية التنشئة إلى تحقيق استقرار وتوازن المجتمع، من خلال تهيئة وإعداد الجيل الناشئ حتى يصبح عضواً متكيفاً في مجتمعه، كما تسعى إلى ترسيخ المبادئ القيمية والأخلاقية إلى جانب باقي مكونات الثقافة التي أنتجها ذلك المجتمع، والتي بدورها تساهم في تماسك المجتمع وترابطه، ويتم من خلالها أيضا نقل الخبرة والمعرفة الكامنة في المجتمع من جيل إلى آخر، بالشكل الذي يحافظ على استمرار اتصال مكونات المجتمع مع بعضه البعض.

وهناك العديد من المؤسسات التي تعنى بالتنشئة الاجتماعية، حيث تتفاوت هذه المؤسسات في درجة تأثيرها على الأفراد، وكذلك في تخصصاتها التي تسعى إلى إكسابها للأفراد. فمن بين هذه المؤسسات نجد الأسرة والمدرسة كمؤسستين رئيسيتين تهدفان إلى التأثير على الفرد بشكل متكامل معنوياً ومادياً، بينما هناك المؤسسات الثانوية التي تتدخل في تنشئة الأفراد كالنقابات والجمعيات التطوعية ودور العبادة والتي تعرف بمؤسسات المجتمع المدني، ويرتبط الحفاظ على الأمن المجتمعي وحمايته بالدور الذي تؤديه هذه المؤسسات بالدرجة الأولى، حيث أن حدوث أي خلل أو قصور في عملية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها هذه المؤسسات سوف يؤثر بدوره على منظومة الأمن الاجتماعي في المجتمع وتعزيزها.

حسب ما تم ذكره يهدف هذا المقال، وبالاعتماد على المنهج الوصفي للإجابة علن الإشكالية التالية:
كيف يمكن أن تساهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- ✓ كلما تم تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات والدول، كلما أدى ذلك إلى حماية وتعزيز الأمن المجتمعي بشكل أكبر.
- ✓ تعتبر الأسرة أول مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال تكوين أفراد صالحين قادرين على بناء مجتمعاتهم بكفاءة أكبر.
- ✓ تعمل المدرسة على إكمال الدور الذي تؤديه الأسرة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال تزويد الأفراد بالقيم والمعارف والخبرات التي تمكنهم من بناء مجتمعات أكثر أمنا وعدالة.
- ✓ تكمل مؤسسات المجتمع المدني الدور الذي تؤديه المؤسسات الرسمية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال توعية الأفراد وتحسيسهم بأهمية الأمن المجتمعي، وتعبئة طاقاتهم في العمل التطوعي، والابتعاد عن كل السلوكيات السلبية

ومن أجل الإحاطة الشاملة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن تقسيم الدراسة لثلاث محاور أساسية على النحو الآتي:

- ✓ المحور الأول: الأدبيات النظرية للأمن المجتمعي
- ✓ المحور الثاني: مفهوم التنشئة الاجتماعية
- ✓ المحور الثالث: مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي.

1. الأدبيات النظرية للأمن المجتمعي:

يعتبر الأمن المجتمعي القاعدة التي تحدد الحاجات الأساسية للمجتمع الإنساني، حيث أنه يقاس من خلاله مدى استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره، كونه الضامن لسلامة الأفراد والجماعات من مختلف الأخطار الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بناء المجتمعات الحديثة، ويشكل حافز للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية، إلا أنه يختلف هؤلاء الباحثين في تحديد مفهومي الأمن و الأمن المجتمعي، وبناءا على ذلك جاء هذا المحور ليحدد هذين المفهومين حتى يتم توظيفهما بما يتفق مع الطرح لهذا الموضوع.

أ. تعريف الأمن المجتمعي:

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للأمن المجتمعي، وذلك راجع إلى تعدد وتنوع وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهوم لهذا المصطلح، إضافة إلى التطور الذي شهده هذا المفهوم نظرا لما طرأ على أدواته ومفاهيمه ووسائله من تغييرات مستمرة ومتسارعة.

- نجد بأن هذا المصطلح يتكون من شقين، وحتى يتم تحديد مفهومه لابد من تفكيكه على النحو الآتي:

- **تعريف الأمن:**

يعرف الأمن لغة بأنه: "الأمن في اللغة العربية ضد الخوف، وهو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف، ويقال أمن أمنا، أي اطمأن فيه أهله "(عمر، 2021).

أما اصطلاحا، فيعرف هنري كسنجر الأمن بأنه: "تصرف يسعى المجتمع عن طريقه تحقيق حقه في البقاء" (تباني 2014، ص. 20).

كما يعرف الشحقاء الأمن بأنه: "اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه وتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، وشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية" (الشهراني 2006، ص. 60).

بناء على ما سبق يمكن تعريف الأمن بأنه شعور الفرد بالاطمئنان والبعد عن الخوف من كل ما يحول دون حصوله على حقوقه المادية والمعنوية.

- تعريف الأمن المجتمعي:

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، كونه مفهوم نسبي ومركب ومتغير، ولذلك قد تعددت تنوعت التعاريف المقدمة له من طرف الباحثين، ويمكن تعريفه على النحو الآتي:

يعرف الأمن المجتمعي بأنه: " قدرة المجتمع في الاستمرار على نسقه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المتوقعة والفعلية، فهو يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة لتطور الطرق التقليدية كاللغة والثقافة، والجماعات الدينية والهوية والأعراف الوطنية وغيرها، وبالتالي يبحث في الحالات التي تكون فيها المجتمعات مهددة من حيث هويتها" (Chena 2008, p. 05)

كما يعرف بأنه: " كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية" (اسكندر 1988، ص. 04).

في حين يعرفه ***باري بوزان*** بأنه: "الاستدامة ضمن الأطر المقبولة لتقييم الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات الدينية والوطنية" (Alam 2010, p. 233).

ويعني بذلك القدرة على الاستمرارية والاستدامة ضمن تطورات مقبولة للأنماط التقليدية المتعلقة باللغة والثقافة والدين والعادات، وأن الخطر على الأمن المجتمعي ينشأ عندما تشعر مجموعة ما أنها غير آمنة إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها الإقليم نفسه، ذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان "بالمعضلة الأمنية" المجتمعية والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات تستشفها هذه المجموعات تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها وهويتها بشكل عام (زفاع 2011، ص. 107).

بناءا على ما سبق يمكن تعريف الأمن المجتمعي بأنه الإجراءات والخطط التي تتخذها الدول لتأمين مجتمعاتها، وذلك من خلال الاستغلال الكامل للطاقات المختلفة بغية تحقيق الحياة الكريمة لكافة مواطنيها.

ب- مقومات الأمن المجتمعي: يرتكز الأمن المجتمعي على جملة من المقومات يمكن حصرها في العناصر الآتية:

التماسك بين أفراد المجتمع: وهي خاصية تدفع بالأفراد للانتماء إلى مجتمعاتهم، مما يقوي الإحساس بالولاء، ويقوي من الرابطة النفسية لديهم، وهو الأمر الذي يدفع بالفرد للجوء إلى مجتمعه لأن ذاته الفردية تتجسد في الوطن؛

التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة: إن التوافق المجتمعي على أنساق ضابطة للسلوك يحافظ على بناء المجتمع ويحفظ ثقافته الكلية، وفي العادة يكتسب أفراد أي مجتمع هذه الأنساق عن طريق التنشئة الاجتماعية؛

التعاطف بين أبناء الوطن الواحد: وتلعب الألفية دورا بارزا في ترابط أفراد المجتمع وهي لصيقة الصلة بالعاطفة، والإخاء والرحمة، وهي صفات متى ما توفرت بين أبناء المجتمع الواحد لاشك في أنها ستقوي من الرابطة بينهم، فتقل بذلك العداوة وتنحسر دواعي عدم الطمأنينة (العوجي 2015، ص. 77)

العقيدة الدينية: حيث أن المبادئ الأخلاقية هي ركيزة أساسية لا يقوم بدونها الأمن الاجتماعي ومن هنا فالعقيدة الدينية تعتبر من أهم عناصر التماسك والتكافؤ الاجتماعي، خصوصا إذا ما منع أفراد المجتمع عن أنفسهم الكراهية والحقد والتعصب؛

الاستقرار السياسي: هي الحالة التي تسود أي مجتمع إنساني يعيش في ظل حياة تضمن لأفراده التمتع بحقوقهم الدستورية تحت مضلة نظام سياسي أجمعوا على تأييده متى ما كان يشبع تطلعاتهم إلى حياة كريمة تتكافأ فيها الحقوق مع الواجبات؛

الأمن المعيشي والحياتي الاقتصادي: ويقصد بالأول ضرورة توفر الغذاء والكساء والحاجات الأساسية اللازمة لوجود الإنسان، بينما الأمن الحياتي يفترض فيه توفر طبيعة خالية من التلوث، أما الأمن الاقتصادي فهو لا يتحقق بتوفير العمل وسد الحاجات الضرورية للإنسان، ولكنه يتحقق على أحسن وجه عندما تتاح للفرد إمكانية استفادته من قدراته ومهاراته (خينش 2020، ص. 34)

ج- أبعاد الأمن المجتمعي: لقد تطور الأمن المجتمعي نتيجة لتطور الفكر الاستراتيجي، حيث كان ينظر سابقا إلى أمن الدول حصرا، ثم تم الانتقال إلى الاهتمام بأمن الناس (الأمن الإنساني) المرادف لمفهوم الأمن المجتمعي الشامل، الذي يتضمن كافة الإجراءات المؤدية إلى تهيئة ظروف الحياة المستقرة، وذلك من خلال تحقيق الأبعاد الآتية:

البعد السياسي: والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وتحقيق أعلى درجات الاستقرار وحماية مصالحها العليا، واحترام الرموز الوطنية وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية، وممارسة حرية التعبير عن الرأي وفق القوانين والأنظمة النافذة بالوسائل السليمة لتحقيق أعلى درجة من العدالة والمساواة؛

البعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير وسائل العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات، وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص عمل للجميع ومحاربة الفقر، وتطوير القدرات والمهارات والمعارف من خلال البرامج التعليمية والدورات الهادفة وإتاحة المجال لممارسة العمل الحرفي في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ؛

البعد الاجتماعي: يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بقدر ينمي لديهم الشعور بالانتماء والولاء لوطنهم وزيادة إدراك إنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، واستغلال كافة المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم للجهود الرسمية في مختلف المجالات؛

البعد المعنوي (الاعتقادي أو الفكري): ويهدف إلى احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة، ومراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، واحترام الفكر والإبداع، إضافة إلى الاحتفاظ بالعادات والقيم الحميدة إلي استقرت في وجدان الأفراد (مشاقبة، 2022)

2. مفهوم التنشئة الاجتماعية:

يحضى مفهوم التنشئة الاجتماعية باهتمام كبير في مختلف مجالات المعرفة من علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، فضلا عن الدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية والتربوية وهذا راجع لأهميتها في تشكيل شخصية الفرد الصالح والفعال في المجتمع، لذلك تعتبر التنشئة الاجتماعية من أدق العمليات وأخطرها شأنا في حياة الفرد باعتبارها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها المقومات الشخصية للفرد.

أ- تعريف التنشئة الاجتماعية:

قبل تحديد معنى التنشئة الاجتماعيبة، لابد من تحديد مفهوم التنشئة بصفة عامة:

- التنشئة لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة التنشئة من الفعل نشأ، ينشأ، نشوءا ونشاءا بمعنى ربا وشب (ابن منظور 1997، ص. 25).

- أما التنشئة الاجتماعية، فتعرف بأنها: " تعرف بأنها "عملية التفاعل التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية وتشكيليه ليمثل معايير مجتمعه، وهذه العملية تقوم أساسا على نقل التراث الثقافي والاجتماعي" (شريف 2004، ص. 08)

بمعنى أن التنشئة الاجتماعية تعمل على نقل الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع كأساس لتكييف الفرد مع المجتمع.

وتعرف التنشئة الاجتماعية أيضا بأنها: " العملية التي يتم من خلالها وبواسطتها تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته، والخضوع لالتزاماته ومجاراة الآخرين بوجه عام" (دياب 1978، ص. 114).

ويعرفها ***بارسونز*** بأنها: "عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل الراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها" (أبو جادو 2006، ص. 16).

بناءا على ما سبق يمكن تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها الاهتمام بالإنسان وتطوره في محيطه الاجتماعي وبيئته اليومية، حيث تجعله قادرا على التفاعل والاندماج بسهولة مع أفراد المجتمع من خلال اكتسابه الحكم الخلقي والضبط الذاتي لهم حتى يصبحوا أعضاء راشدين ومسئولين في مجتمعهم.

ب- أساليب التنشئة الاجتماعية:

من بين أساليب التنشئة الاجتماعية نجد:

أسلوب القدوة: يعد من أنجع الأساليب المتبعة في عملية التنشئة الاجتماعية، كون أن الشخصية التي يقتدي بها إما تساهم في بناء أو تهديد شخصية الفرد، لأن القدوة بمثابة المثل الأعلى الذي هو أقوى عامل في تقرير خلق الإنسان وفي تعيين مسلكه، كونه وحده من يستطيع تنبيه الإرادة وتنظيم جميع الغرائز، فهذا الأسلوب يعمل على تكوين بنية فكرية تضم مجموعة المعاني والقيم التعاملية للفرد، وتنظم نموذجه السلوكي من منطلق التقليد والمحاكاة للشخصية القدوة التي اتخذها الفرد كمشهد تمثيلي أعلى له في حياته خلال فترة عمرية معينة (مطوري 2016، ص. 67)

أسلوب الموعظة والنصح: وهو أسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية التي لا تقل أهمية وفعالية عن الأساليب الأخرى، ففي المدرسة يقوم المربي والقائم بالعملية التربوية بتلقين الفرد بعض القواعد السليمة الواجب الالتزام بها في قالب النصح والإرشاد والموعظة لا قالب الزجر والتهديد الذي كثيرا ما ينفر فكرة الإصغاء في الفرد له، ليصبح بذلك هذا الأسلوب كأسلوب تقويمي يعمل على ترسيخ معالم الفضائل بالمجتمع؛

أسلوب الملاحظة: وهي أسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية تعتمد على ملاحظة المربي لأفكار وطرق تعامل الفرد من خلال منظومة سلوكياته الجديدة؛

أسلوب السيكو دراما: أي الطابع الحكائي القصصي، ولهذا الأسلوب تأثير كبير على نفسية الفرد خاصة إذا استمدت قصصه من تراث المجتمع الديني أو الثقافي، ليكن له التأثير العميق في التحفيز المباشر على التخيل الإبداعي للفرد والنسيج التركيبي خاصة في ظل محاولة إعادة التركيب بين عدة مشاهد وأحداث متعددة؛

أسلوب الضرب: بعد أسلوب الموعظة والقدوة والقصة، يلجئ المربي إلى أسلوب الضرب لكن غير المبرح منه، الذي يكون الهدف الرئيسي منه تقويم السلوك وتوجيهه وفق ما يرتضيه العقل الجمعي ويكون هذا الأسلوب وفق استراتيجيات يتبعها المربي مثل عدم ضرب الفرد أما أفراد آخرين أو في نفس المكان، ويكون الهدف من هذا الأسلوب هو تعديل السلوك وتحسيس الفرد بأن السلوك الذي قام به هو سلوك غير سوي (هرندي 2020، ص.ص. 108- 109)

ج. أهداف التنشئة الاجتماعية:

تسعى التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع بشكل عام، لأن التنشئة الاجتماعية غايتها الإبقاء على ثقافة المجتمع وتراثه الاجتماعي وتكوين أفراد صالحين؛

- تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته العرقية عن طريق تعميم قيم التسامح والتساوي والعدل بين الناس وتعميم مفهوم إعطاء الحقوق والاعتراف بحريات الأفراد الآخرين في المجتمع؛

- تنمية روح الإعجاب والتقدير في نفوس المواطنين نحو المجتمع الذي ينتمون إليه، بشكل يجعلهم يحبونه ويدافعون عنه ويعتزون به؛

- تعبئة طاقات المجتمع البشرية للقيام بأعباء التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الشاملة للمجتمع بواسطة تنمية دافعية العمل في نفوسهم؛

- تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع الذي يمكنه من التفرغ لعلاج المشاكل وتذليل العقبات التي تحول دون البناء (مطوري 2016، ص. 26).

3. مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي:

ويقصد بمؤسسات التنشئة الاجتماعية أنها مجموعة المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الأخرى، التي يستقي منها الأفراد تربيتهم، ويتمرسون أساليب معايشة الجماعات من خلال ما تحدثه هذه المؤسسات من تربية وتكيف اجتماعي.

أ. دور الأسرة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي:

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى والأهم في عملية التنشئة الاجتماعية والقادرة على حماية الأمن المجتمعي وتعزيزه، فهي المجتمع الأول الذي يحتك به الإنسان منذ ولادته وهي الأكثر تأثيرا في بناء شخصيته واكتسابه للغة والقيم السليمة والصحية.

وقبل تحديد دور الأسرة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، لابد من تحديد مفهوم الأسرة على النحو الآتي:

- تعرف الأسرة لغة بأنها: "مشتقة من كلمة لاتينية Familia والتي تعني Famille بمعنى الرقيق العبد أو العبيد، أو الملكية أو المستأجرين لخدمة، وتعني أهل الرجل وعشيرته، وهي الجماعة التي يربطها هدف مشترك، وجمعها أسر" (الكافي 1992، ص. 93)

- أما اصطلاحا فيعرف ***إيميل دوركايم*** الأسرة بأنها: " نوع من أنواع المجتمعات التامة والتي يمتد تأثيرها على كل النشاط الاقتصادي أو الديني أو السياسي أو العلمي، فكل ما يقوم به الفرد مهما كان هينا حتى ولو كان خارج البيت يكون له صدى داخلها" (Durkheim 1972, p. 237)

- أما الأسرة عند الدكتور ***مصطفى بوتفوشنت*** هي "منتوج اجتماعي يعكس صورة المجتمع، فالأسرة بكل أبعادها ووظائفها تسعى إلى بناء فرد مسئول عن نفسه ومحافظ على قيمه وثقافة مجتمعه" (Boutefnouchet 1980. P. 19)

وبناءا على ما سبق، يمكن القول أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، فمنها يتكون النسيج الاجتماعي حيث أنها عبارة عن مؤسسة اجتماعية يرتبط أفراده بروابط الدم والزواج ويعيشون حياة مشتركة.

ويبرز دور الأسرة - كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية- في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، من خلال أنها تسعى إلى بناء فرد مسئول عن نفسه ومحافظ على قيم وثقافة مجتمعه وبالتالي استقراره. ويتم ذلك بناءا على المهام والوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ينال الفرد في الأسرة أول مقومات النمو الجسمي والصحي وذلك تبعا لما توفره له من وسائل المعيشة من مأكل وملبس ومشرب، ويتعلم منها اللغة، الدين، والتعبير، وطريقة الكلام؛

- يستقي الفرد منها عاداته وتقاليده وأخلاقه وطباعه، تبعا لما يسود الأسرة من مستويات اقتصادية وثقافية واجتماعية؛

- يتعلم الفرد داخل الأسرة التعاون والتضحية، البذل والعطاء، الوفاء والصدق، التعاون والتسامح وتحمل المسؤولية، كما أن الأسرة تعد عاملا أساسيا في شعور الفرد بالأمن والأمان (السيد 2002، ص. 20)

وحتى تتمكن الأسرة القيام بدورها كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي يجب عليها أن:

- تتتمسك بعقيدتها الإسلامية بالأفعال لا بالأقوال فقط؛

- لا تبالغ في استعمال أسلوب الغيرة والاستهزاء في عملية التنشئة، وذلك لما لها من أثر على شخصية الفرد في المستقبل،

- التخلص من أسلوب التسلط في عملية التنشئة بمختلف أشكاله، وتعويد أفراده التعبير عن الرأي في حدود احترام الآخرين؛

- تنشر في البيت الاستقرار، وتبعد أبنائها عن كل أنواع العنف والاتكالية، ذلك أن معظم مشاكل المنحرفين الذين اعتادوا على الإجرام في الكبر، تعود إلى حرمانهم من الاستقرار العائلي في صغرهم؛

- الإطلاع الدائم على عالم الانترنيت من أجل توظيفه بشكل إيجابي في تربية الأبناء (سعودي 2019، ص. 225).

ب. دور المدرسة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي:

تعتبر المدرسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلعب دورا لا يستهان به في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، حيث أنها تتعامل مع الفرد في معظم مراحل حياته بدءا من الطفولة إلى المراهقة، لذلك تعتبر المدرسة نموذجا مصغرا عن المجتمع وتؤدي دورا محوريا في تشكيل شخصية الفرد.

وقبل تحديد دور المدرسة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، لابد من تحديد مفهوم المدرسة على النحو الآتي:

- تعرف المدرسة لغة بأنها: "مشتقة من الفعل الثلاثي درس، ودرس الشيء يعني جزأه، ودرس الكتاب يعني كرر قراءته ليحفظه ويفهمه، ودرس الدرس يعني جزأ الدرس ليسهل تعلمه على أجزاء، ويقال درس القمح أي طحنه ويقال فلان من مدرسة فلان يعني ذلك أنه على رأيه ومذهبه" (إبن منظور 1978، ص. 50).

- أما اصطلاحا فتعرف المدرسة بأنها: "مؤسسة أوجدها المجتمع من أجل إعداد أفراد الجيل الجديد، وتعليمهم المشاركة في النشاطات الإنسانية التي تكثر في الحياة الجماعة، ودمج هذا الجيل في المجتمع والعمل على تكييفه معه من حيث الأفكار والفلسفة والأهداف (حروش 2010، ص. 55).

- في حين يرى السوسيولوجيون أن المدرسة "عبارة عن مؤسسة شكلية رمزية معقدة تشتمل على سلوك مجموعة كبيرة من الفاعلين، وتنطوي على منظومة من العلاقات بين مجموعات مترابطة" (وطفة 2004،ص.21).

بناءا على ما سبق يمكن القول أن المدرسة عبارة عن مؤسسة تعليمية يتعلم فيها الطلاب الدروس والقيم والعلوم، حيث أنها تقدم لهم التربية الصحيحة السليمة، وإكساب الأفراد المهارات المتنوعة بطريقة وظيفية حتى تساعدهم على التكيف مع المجتمع ومتطلباته المتجددة والمغيرة.

ويبرز دور المدرسة - كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية- في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال ما ينبغي عليها أن تقوم به:

- تزرع في الأفراد الأخلاق الفاضلة والاتجاهات القويمة ليكونوا مواطنين صالحين، والعمل على إصلاح الفرد الذي أفسد سابقا، أو تحويل المسيء إلى جيد، وتأمين تصرفاته في المستقبل؛

- المدرسة تنشأ المتعلم على العادات والاتجاهات التي تؤدي إلى خير الفرد في المجتمع وإلى تحقيق أهداف التربية المدرسية (الانتظام)، والمنظم هو الذي يكون سلوكه القويم ينبع من داخله فلا عقاب ولا مغريات تؤنبه عن عزمه، ولا غياب الرقابة يؤثر على سيره الجيد. أما السلوك القائم على الخوف فهو غير مجد لأنه زائل بزوال العقوبة (سعودي 2019، ص. 225)

ج. دور المجمع المدني في حماية وعزيز الأمن المجتمعي:

يعتبر المجتمع المدني من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في حماية الأمن المجتمعي وتعزيزه، وذلك من خلال تكوين مواطن صالح يبادر إلى الآمال التطوعية التي تساهم في حفظ أمن وسلامة مجتمعه بالدرجة الأولى.

وقبل تحديد دور المجتمع المدني في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، لابد من تحديد مفهوم المجتمع المدني على النحو الآتي:

- يعرف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات والهياكل الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وتنشأ هذه المؤسسات بشكل طوعي واختياري بمعزل عن الدولة، لتحد من انفرادها بالسلطة" (إبراهيم 1992، ص. 36)

- كما يعرف المجتمع المدني بأنه: " مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة" (بطاطو 2006، ص. 53)

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من المؤسسات تعمل بشكل اختياري وطوعي، حيث أنها تتكون بشكل مستقل عن سلطة الدولة، وتقوم بالأعمال الاجتماعية لتحقيق المصالح المشتركة لأفرادها.

ويبرز دور المجتمع المدني - كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية- في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال ما يلي:

- إن وجود منظمات المجتمع المدني يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة المستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها، مما يلعب دورا في تخفيض معدلات الجريمة وبالتالي يستطيع الأفراد العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي؛

- كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة تساهم في تعزيز الأمن المجتمعي؛

- كما أن العمل التطوعي الذي تحث عليه مؤسسات المجتمع المدني، يؤدي إلى راحة النفس والضمير، وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع. حيث أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة في الحياة ويعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل، ويستخدم العمل التطوعي عادة لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل، لأنه يولد الشعور لدى هؤلاء الأفراد بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال أن مؤسسات المجتمع المدني تشكل أفراد صالحون يساهمون في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي لدولهم (الحوسيني 2013، ص.ص 48- 52).

خاتمة:

نستنتج في ختام هذه الورقة البحثية أن الأمن بصفة عامة والأمن المجتمعي على وجه الخصوص يعتبران حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، فانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويعيق بناء المجتمع واستقراره، وهذا بدوره ما يؤدي إلى انهيار مقومات وجود هذه المجتمعات، وبذلك يعتبر الأمن المجتمعي محصلة جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع من كل المخاطر التي تحول دون تقدمه وتحقيق أهدافه وفق الإمكانيات المتوفرة فيه.

وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أهم الأساليب والآليات التي يمكن الاعتماد عليها لحماية الأمن وتعزيزه، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف طبيعة المجتمعات إلا أنها تكاد كلها تتفق على الدور الذي تؤديه كل من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني في تحقيق الأمن المجتمعي للدول.

من خلال دراسة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- أصبح الأمن المجتمعي يعتبر من أهم متطلبات هذا العصر، وذلك لما نعيشه اليوم من تطورات تكنولوجية مختلفة جعلت الخصوصيات الثقافية والقيمية للمجتمعات أكثر عرضة للاختراقات والتدخلات المختلفة؛
- لا يمكن حماية الأمن المجتمعي وتعزيزه في وقتنا الراهن، دون تفعيل الدور الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية؛
- تعتبر الأسرة هي الحاضن الأول وحجر الأساس في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أن التربية الصالحة المسئولة تؤسس أفرادا أسوياء قادرين على المشاركة في بناء مجتمعاتهم بكفاءة واقتدار؛
- تقوم المدرسة بإكمال الدور الذي تؤديه المدرسة في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، وذلك من خلال غرس القيم وتزويد الأجيال بالمعرفة والخبرة اللازمة ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة في ظل الأمن والأمان؛

- تساند مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الرسمية في جهودها التنشئية لحماية الأمن المجتمعي وتعزيزه من خلال توجيه طاقات الشباب إلى العمل النافع والابتعاد عن كل ما هو سيء، وذلك من خلال الانخراط في النشاطات الهادفة والأعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بالنفع؛

ومن أجل تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

- العمل على برمجة الدورات التوعوية والإرشادية بشكل دائم ومستمر لتسليط الضوء على أهمية التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على الأمن المجتمعي؛
- تنظيم ورش عمل للأفراد من أجل تطوير الكيفية التي يتم من خلالها حماية وتعزيز الأمن المجتمعي ولاسيما الأمن الفكري والأمن القيمي منه؛
- إجراء دراسات اجتماعية ونفسية وتربوية حول الأمن المجتمعي والطرق المساعدة على حمايته وتعزيزه؛
- توجيه المؤسسات والجماعات المعنية في الدولة بتحقيق الأمن المجتمعي للقيام بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه ترسيخ منظومة الأمن المجتمعي الشامل؛
- وضع خطة إستراتيجية وطنية من شأنها توفر الإمكانيات المساندة والتي تعمل على تهيئة الظروف لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للقيام بأدوارها المختلفة كالاقتصاد والصحة والأماكن الترفيهية وغيرها؛
- مراجعة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتقييمه، وذلك للعمل على تحسين الأدوار التي تؤديها في المجتمع، حتى تكون أكثر ملائمة للأفراد في ظل التطورات التكنولوجية والانفتاح الثقافي الذي يشهده المجتمع اليوم؛

قائمة المراجع:

1. أبو جادو، ص. م. (2006). سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. الأردن: دار المسيرة.
2. إبن منظور، ج. د. (1978). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
3. إبن منظور، ج. د. (1997). لسان العرب. بيروت: دار الطباعة للنشر.
4. إبراهيم، س. (1992). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصر: مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية.
5. الباشا، م. ك. (1992). معجم عربي حديث. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
6. بطاطو، ح. (2006). العراق. العراق: منشورات فرصاد.
7. دياب، ف. (1978). نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة. مصر: مكتبة النهضة العربية.
8. هرندي، ك. (2020). مؤسسات التنشئة الاجتماعية بين الأساليب والعوائق: العائلة والمدرسة. مجلة الحوار الثقافي (02)، 103- 117.
9. وطفة، أ والشهاب، ع. ج. (2004). علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفته الاجتماعية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

10. زقاع، ع. (2011). المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة. مجلة دفاتر السياسة والقانون (05)، 60- 72.

11. الحوسيني، خ. ج. (2013). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية الإمارات العربية المتحدة. مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

12. حروش، ر. (2010). إدارة المدارس الابتدائية الجزائرية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

13. مطوري، أ. (2016). مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية المدرسة نموذجا. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

14. مشاقبة، أ. الأمن المجتمعي: المعنى، الأبعاد والتحديات. نقلا عن: https//www.alrai.com، 17 أكتوبر 2022، 10:07.

15. نبيل، ر. ا. (1988). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. مصر: دار المعرفة.

16. سعودي، ن. (2019). دور التنشئة الاجتماعية الأولية في تحقيق الأمن الاجتماعي. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية (02)، 203- 228.

17. العوجي، م. (2015). الأمن الاجتماعي: مقوماته، تقنيات ارتباطه بالتربية المدنية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

18. عمر ، أ. "الأمن الاقتصادي". نقلا عن: political-encyclopedia.org، 29 جويلية 2021، 17:37.

19. شريف، ع. (2004). التنشئة الاجتماعية للطفل في عصر العولمة. مصر: دار الفكر العربي.

20. تباني، و. (2014). "الأمن المتوسطي في استراتيجية الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب". مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، الجزائر.

21. خينش، د وبحياوي، ن. (2020). الشباب والأمن الاجتماعي: عوامل التهديد وتحديات التمكين. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (03)، 29- 38.

22. Chena, S. (2008). L'école de capelage en relations international et la nation de sécurité sociétale. Revue Asylons (04), 01-15.

23. Alam, S. (2010). broadening the concept of security: identity and social security identity and societal security. Revue winter (04), 230-245.

24. Durkheim, E. (1972). de la division du travaille social. Paris : Ed Algan.

25. Boutefnouchet, M. la famille algérienne : évolution et caractéristique récentes. Alger : SNCD.